

## النموذج الاقتصادي الريعي في الجزائر بين المخاطر والخيارات المستقبلية

**Rentier economic model in Algeria between risks and future options**

|                                                                                                                                                  |                                                                                                                                                           |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مسعود شعنان<br>كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية<br>جامعة الجزائر 03، الجزائر<br><a href="mailto:m.chanane@yahoo.fr">m.chanane@yahoo.fr</a> | أمال ناجي*<br>كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر<br>03، الجزائر<br><a href="mailto:nadjiamel2020@gmail.com">nadjiamel2020@gmail.com</a> |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

تاريخ القبول: 2021/05/10

تاريخ الاستلام: 2020/10/15

**الملخص:**

نحاول من خلال هذه المقالة تسليط الضوء على الإشكاليات المثارة حول النموذج الاقتصادي الريعي في الجزائر والتي أفرزت مجموعة من المخاطر، سوف نتطرق لها في الجزء الأول من المقال، أما الجزء الثاني منه فيناقش مجموعة الخيارات المستقبلية المحتملة لمواجهة؛ أولاً: من خلال التطرق لتحديات ومخاطر الاقتصاد الريعي في الجزائر حيث أصبحت بمثابة تهديد للأمن الاقتصادي والاجتماعي والتي ستؤثر على الاستقرار السياسي في الجزائر. ثانياً: الخيارات المستقبلية التي يواجهها النموذج الاقتصادي الريعي في الجزائر، فالواقع أن الاقتصاد الريعي اليوم في مواجهة مع الخيارات المستقبلية إما بإعادة إنتاج النموذج الريعي أو نحو تفكيك النموذج الريعي والانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي التنافسي وذلك بضرورة تجاوز الطابع الريعي (الزبوني) لبناء اقتصاد منتج يعتمد على قطاعات إنتاجية أخرى وتفعيل الآليات والإجراءات التي تساهم في تدعيم التنوع الاقتصادي وتعزيز فرص الانتقال نحو الاقتصاد المنتج لتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

**الكلمات المفتاحية:** الإقتصاد الريعي؛ المخاطر؛ الخيارات المستقبلية؛ الجزائر.

**Abstract**

This article is an attempt to shed light on the problems raised on the rentier economic model in Algeria, which have produced a set of risks that we will deal with in the first part of the article, The second part of it discusses a set of future options that are likely to be faced. First, by addressing the challenges and risks of the rentier economy in Algeria, which has become a threat to economic and social security, which will be reflected in the political stability in the country. Second, the future options that the rentier economic model faces in Algeria. In fact the rentier economy today is in confrontation with future options, either by reproducing the rentier model or towards

\* المؤلف المرسل: أمال ناجي، الإيميل: [nadjiamel2020@gmail.com](mailto:nadjiamel2020@gmail.com)

dismantling it and moving towards a competitive productive economy. This is due to the necessity to go beyond the rentier (clientelistic) character to build a productive economy that depends on other productive sectors and to activate the mechanisms and procedures that contribute to strengthening economic diversification and enhancing the opportunities for transition towards a productive economy to achieve security and economic stability in society.

**Keywords: the rentier economy ;risks; future options; Algeria .**

## مقدمة:

طغى الطابع الريعي على الإقتصاد الجزائري ب بروز الدور المحوري للريع النفطي ضمن النموذج التنموي الذي تبنته الدولة الوطنية في الجزائر بعد الإستقلال، أين هيمن النفط على مختلف قطاعات الإقتصاد الجزائري ليصبح أهم المصادر الحيوية المدرة للثروة ، المصدر الأول و الأوحد في تأمين إيرادات الدولة من العملة الصعبة و المصدر الأول للإنفاق العام للخرينة العمومية التي تتولى أغلب شؤون و مسؤوليات ومصاريف الدولة .

ساهمت العائدات الريعية في بناء و تشيد الإقتصاد الوطني خلال فترة ما بعد الإستقلال (تجربة التصنيع)، إلا أنه سرعان ما تغير المسار الإقتصادي بتغيير طبيعة الخيارات الإقتصادية و تم توجيه مداخيل الريع النفطي نحو قطاع الخدمات و الإستهلاك الداخلي تعد هذه المرحلة المفصلية في توجه الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد الإستهلاك و الريع .

ظهرت بعض مظاهر الرفاه الإجتماعي المصطنع بفضل الوفرة المالية المريحة، إلا أنه منذ منتصف الثمانينات و بانخفاض أسعار النفط العالمية عرفت الجزائر إنخفاض في المردودية وتوسع في العجز فتم تبني سياسة التقشف، تواصلت الإختلالات الهيكلية التي عرفها الإقتصاد الوطني بعد أول صدمة بترولية سنة 1986 و التي ألقت بظلالها على الإقتصاد الريعي لتظهر مدى قصور وضعف باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث كان وقع الأزمة النفطية المعاكسة عميق لم يعد النموذج التنموي خلال تلك الفترة قادرا على تحقيق النمو الإقتصادي ولا على إمتصاص المشاكل الإجتماعية خاصة البطالة ،أدى هذا التراجع في النمو الإقتصادي لحدوث توتر إجتماعي وعدم إستقرار سياسي وأدى في وقت لاحق إلى المزيد من التأثير السلبي.

ومع بداية الألفية الثالثة التي تزامنت مع إنتعاش أسعار المحروقات وزيادة الوفورات المالية زادت حدة التبعية للريع حيث إعتد الإقتصاد الوطني في كل السياسات والبرامج التنموية على ما توفره إيرادات الريع النفطي، أفقد القطاعات الإنتاجية إعتداد قوى دفع ذاتي وجعلها تتأثر سلبا نتيجة التعرض المستمر لمخاطر الإقتصاد الريعي وإستمرار إرتباطه بالأسواق الخارجية. وبدلا من

أن تكون الموارد نعمة أصبحت نقمة فلا هي ساهمت في تنويع الإقتصاد ولا في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية وهذا راجع بدرجة أولى لضعف الحوكمة وانتشار سلوكيات الفساد وهو ما أدخل الجزائر ضمن معادلة صعبة وهي الإرتهان للإقتصاد الريعي. وبالتالي فالإشكال الذي تطرحه هذه الدراسة هو : ماهي الخيارات المستقبلية التي يواجهها النموذج الإقتصادي الريعي في الجزائر في ظل تنامي مخاطره و انعكاساته على الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي ؟ وعليه نطرح الفرضيات التالية:

- يرتبط تنامي مخاطر الإقتصاد الريعي في الجزائر بزيادة التبعية للإيرادات الريعية وبضعف آليات الحوكمة في تسيير وإدارة الموارد الريعية.
- إعادة إنتاج النموذج الريعي في الجزائر مرتبط بمدى إستمرارية ضمانات صموده بإستمرار إرتباط إيرادات الدولة الأساسية بتدفق الريوع وإستمرارية توظيفه من خلال التمسك بالمقاربة الريعية وصيانة العقد الإجتماعي الريعي وبضرورة التقدم بمراحل الدولة الريعية.
- تفكيك النموذج الريعي يتطلب ضرورة تجاوز الطابع الريعي (الزبوني) لبناء إقتصاد منتج يعتمد على قطاعات الإنتاج المادي وتفعيل الآليات والإجراءات التي تساهم في تدعيم التنويع الإقتصادي.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية المطروحة من خلال تسليط الضوء على المخاطر التي تجابه و تهدد بنية الإقتصاد الجزائري و انعكاساتها على الأمن والاستقرار الإقتصادي و الإجتماعي مع تقديم لمحة عن الخيارات المستقبلية التي من المفترض أن النموذج الإقتصادي الريعي في مواجهتها وفق رؤية تجمع بين الخيارات السياسية و الإقتصادية.

**المنهج :** إن طبيعة الدراسة تتطلب توظيف المناهج التالية ؛ منهج دراسة الحالة بهدف تحليل دراسة حالة النموذج الإقتصادي الريعي في الجزائر؛ المنهج الوصفي الذي تم توظيفه لوصف و تشخيص واقع الإقتصاد الريعي في الجزائر من خلال التطرق لإشكالية التبعية للريع و التأثير المباشر للطابع الريعي على مختلف القطاعات والمستويات حيث يستهدف هذا التشخيص و الوصف الوصول الى مجموعة من النتائج التي تعد بمثابة أحد الخيارات المستقبلية التي يواجهها

النموذج الإقتصادي الريعي و التي تجيب عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة؛ والمنهج الإحصائي لتحليل و تفسير الأشكال والإحصائيات المدرجة في الدراسة.

تحاول هذه الدراسة معالجة إشكالية المطروحة في محورين رئيسيين:

المحور الأول: مخاطر الإقتصاد الريعي في الجزائر

المحور الثاني: النموذج الإقتصادي الريعي بالجزائر في مواجهة الخيارات المستقبلية.

### المحور الأول :مخاطر الإقتصاد الريعي في الجزائر

يتصف الإقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص جعلت منه إقتصاد ريعي بامتياز و مثلت حواجز للتنمية وكانت سببا في إخفاقاته و أهمها التصدعات التي عرفها الإقتصاد نظرا لتقلبات السوق النفطي العالمي والتي جعلته رهين هاته التقلبات الظرفية العالمية والإستقرار، ولالإقتصاد الريعي مخاطر تهدد بنيته و يمكن تصنيفها كمخاطر ملازمة و مصاحبة للإقتصاد الريعي و أخرى ممكنة الحدوث في أي وقت كمخاطر تهدد الامن الإقتصادي، في الواقع تتقاطع مخاطر الإقتصاد الريعي النفطي فحدوث أي مخاطر على مستوى الأمن الإقتصادي تؤثر بصفة مباشرة على الأمن الإجتماعي و منه على الإستقرار السياسي.

#### أولا :مخاطر الدورات الإقتصادية و تذبذب الإيرادات النفطية على الإقتصاد الريعي في الجزائر

ترجع أسباب الدورات الإقتصادية الحادة في الإقتصاديات النفطية إلى تذبذب أسعار النفط حيث كانت للأزمات النفطية و العوامل الجيوسياسية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط فحدوث أي نوع من القلاقل السياسية من شأنه أن يؤثر في معدلات الإنتاج و المعروض العالمي و مستويات الأسعار العالمية للنفط، وتأثير ذلك على الدول الريعية في تنفيذ سياساتها التنموية يجعلها تلجأ لإعتبارات سياسية وقتية لزيادة الإنفاق في حالة إرتفاع أسعار النفط و تقليص الإنفاق في حالة تراجع هذه الأسعار.

تأثر الإقتصاد الجزائري بتأثر أسعار النفط في السوق النفطية العالمية نتيجة العديد من الأزمات الدورية و العوامل الجيوسياسية التي تلعب دورا محوريا في سياسات التسعير لهذا المورد الحيوي آخرها الأزمة النفطية في سنة 2014 و التي ظل الإقتصاد الجزائري يعايش تداعياتها إلى اليوم، سنلاحظ تأثره الشديد من خلال الأزميتين النفطيتين المعاكستين والتي كان لها تأثير مباشر

## على الإقتصاد الجزائري : ( الأزمة النفطية المعاكسة 1986<sup>1</sup>، الأزمة النفطية المعاكسة 2014<sup>2</sup> )

تأثير الأزمة العكسية 1986 على الإقتصاد الجزائري:

انهيار أسعار البترول أدخل الجزائر في أزمة إقتصادية تسببت في تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري سنة 1986 قدر ب 1.393 مليار دولار، أثر الأزمة كان عميق على الإقتصاد الجزائري أحدث إختلال هيكلي نتيجة إستمرار التدهور في حصيلة الصادرات الجزائرية من المواد الأولية في الأسواق الدولية أدى إلى زيادة الإعتماد على القروض الخارجية لتمويل الخطط التنموية ومع نهاية سنة 1986 تفاقمّت أزمة الديون الخارجية بسبب إنخفاض سعر المحروقات، وبسبب عملة الفوترة التي تتم بالدولار و التي أغرقت الجزائر في أزمة بعواقب غير متوقعة مما ضيق الخناق عليها ماليا و حتى صناعيا ،حيث عرفت الأجهزة الصناعية و عملية النمو ركودا و للتخفيف ضغط الأزمة لجأت الدولة إلى سياسة ليست أقل حدة و تأثيرا مديونية قصيرة الاجل- حيث أثبت الواقع أن الدين الخارجي كان أصل الركود الإقتصادي في الجزائر منذ سنة 1986<sup>3</sup>، فقد تسبب هذا الركود في حدوث توتر إجتماعي و عدم إستقرار سياسي أدى في وقت لاحق إلى المزيد من التأثير السلبي (Des derives encore plus graves) خاصة مع بداية تسديد الدين أين أصبح توزيع مداخيل الصادرات غير متكافئ بين تمويل الواردات (من سلع وخدمات ضرورية) و تسديد الدين في الوقت ذاته<sup>4</sup>.

تأثير الأزمة النفطية 2014 على الإقتصاد الجزائري :

<sup>1</sup> ظهرت الأزمة نتيجة عدة أسباب نتج عنها تخفيض أسعار النفط ، حيث قامت عدة دول بتخفيض أسعار نفوطها ، قامت كل من بريطانيا والنرويج بتخفيض أسعار الخام الممتاز نتيجة انخفاض تكاليف إستخراجه من بحر الشمال ،ورفع الإتحاد السوفياتي- سابقا- المعروض للحصول على سيولة اضافية لتمويل الإقتصاد البولوني الواقع في أزمة إقتصادية آنذاك ،أيضا نيجيريا التي قامت بخفض سعر نفطها من أجل مواجهة إلتزاماتها تجاه الدول الدائنة و ما زاد الأمر تعقيدا هو إندلاع حرب الأسعار بين دول منظمة الأوبك و دول خارج المنظمة كل هذه الأحداث تسببت في حدوث أزمة عالمية كان لها تأثير مباشر على الدول المصدرة للنفط نتيجة إعتماد إقتصاداتها إعتماد مفرط على إيرادات الربع النفطي، للمزيد :أنظر ماضي محمد ، تذبذبات أسعار النفط و تأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، تخصص التحليل الاقتصادي ، 2015/2016، ص 85.

<sup>2</sup> تعد نوبة هبوط الأسعار لعام 2014 من أهم نوبات الهبوط، ترجع أسباب الأزمة النفطية الأخيرة الى عاملين أساسين : أولها عدم نمو الطلب العالمي على النفط ليتناسب مع زيادة العرض، العامل الثاني ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى ( ومن ثم أثره التخفيسي على الطلب)، للمزيد أنظر : ميزرا علي ، آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة و المنتجة ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، نوفمبر 2015، ص 04.

<sup>3</sup> Salah mouhoubi ,l'algérie face aux chocs extérieurs,paris :l'harmattan,2012,p 95.

<sup>4</sup> Op.cit,p97.

مثلت سنة 2014 نفس عوارض الأزمة النفطية في الثمانينات، فمنذ إنهار أسعار النفط و التي بدأت تتراجع منذ يونيو 2014 واجهت الجزائر أزمة كبيرة أضرت بمداخل الدولة و أدت لحدوث إستنزاف من إحتياط العملة الأجنبية و قد سجلت الجزائر عجزا تجاريا قياسي بقيمة 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015، و هي قيمة لم يتم تسجيلها منذ 15 سنة فارطة، وهذا راجع لإنخفاض الصادرات و إرتفاع الواردات حتى أن نسبة الصادرات لم تعد تغطي نسبة الواردات نظرا لإرتفاعها إذ عرفت انخفاضا قدر ب 71% مقارنة ب 111% المسجلة في 2014.<sup>1</sup> و قد إتسع هذا العجز حتى سنة 2016 حيث تم تسجيل إنخفاض ملاحظ في إيرادات تصدير النفط ، حيث تراجعت إلى حوالي النصف تقريبا بنسبة قدرت ب 45.47% قدر الانخفاض من 27.35 مليار دولار سنة 2014 إلى 14.91 مليار دولار سنة 2015.<sup>2</sup> و التي ظلت تداعياتها مستمرة ، كل هاته الأحداث تؤثر بدورها على الأثر الإنفاقي للدولة الريعية فنتيجة تراجع إيرادات الريع النفطي تتراجع السياسة التوزيعية الإنفاقية و هذا ما يمثل عامل ضغط على الدولة الريعية

ثانيا: مخاطر إصابة الإقتصاد بالمرض الهولندي :

لعل أبرز المخاطر المصاحبة للإقتصاد الريعي هي نقمة الموارد المجسدة في صورة المرض الهولندي، و يمثل المرض الهولندي التفسير الرئيسي لظاهرة نقمة أو لعنة الموارد،<sup>3</sup> الذي يوحي بالأثر السلبي للثروة الطبيعية على التنمية الإقتصادية في الدول الريعية .

و يصاب الإقتصاد الريعي بعلّة الداء الهولندي عند ظهور عارض أو أكثر ، في حين نجد اقتصاد دولة ما يتصف بعارض واحد فقط غير أنه يعاني من الداء ، وعند الحديث عن الإقتصاد الجزائري و علاقته بالمرض الهولندي فانه تم التشخيص بوجود المرض انطلاقا من الطبيعة

<sup>1</sup> مريم بن شريف، الإقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة، مجلة الإقتصاد الجديد: الجزائر ، العدد الأول ، 2017، ص 146.

<sup>2</sup> مراد صاولي ،لياس بومعروف، الإتجاهات المستقبلية للإقتصاد النفطي في الجزائر (2000-2016)، مجلة العلوم الإنسانية ،جوان 2017، ص 91.

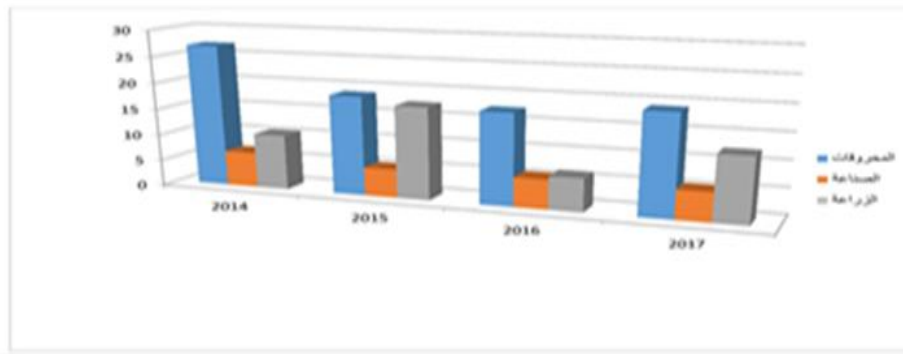
<sup>3</sup> ظهر تعبير المرض الهولندي لأول مرة سنة 1977 في المجلة الإنجليزية "the economist" للإشارة إلى التجربة الإقتصادية المخيبة في هولندا أثرت هذه الطفرة النفطية في بحر الشمال على الإنتاج الصناعي في هولندا مما أدى إلى التراخي و الكسل و انتشار النمط الإستهلاكي و توجيه الإستثمارات الى قطاع الخدمات، عموما أثرت هذه الظاهرة على الإقتصاد الهولندي عندما تسبب ازدهار الموارد في إرتفاع أسعار الصرف الحقيقية و الذي أدى بدوره إلى مهاجرة العمالة و رأس المال إلى القطاع المزدهر (قطاع المحروقات) و تضخم قيمة أسعار السلع غير المتبادلة عالميا، وبالتالي إرتفاع تكاليف الإنتاج في السلع والخدمات الإنتاجية محليا والذي يتسبب في انخفاض القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية. أنظر :

Karel Terry ,oil-led Development : social political ,and economic consequences,CDPRL working paper,Number 80,junuary 2007,p 02.

الريعية للإقتصاد الجزائري و إعتماده على جباية المحروقات بنسبة عالية تصل إلى 98% من المداخل، و من خلال اضعاف القوة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، و الإقتصاد الجزائري من الإقتصادات الريعية التي عانت من هذا الداء و ظهرت أعراضه من خلال الإعتقاد على مصدر وحيد لتحريك عجلة النمو الإقتصادي و إضعاف القوة التنافسية للقطاعات الإنتاجية و المبالغة في تقدير سعر صرف العملة المحلية.

#### 1- الإعتقاد على مصدر وحيد في تحريك عجلة النمو الإقتصادي و اضعاف القوة التنافسية للقطاعات الإنتاجية

يعد إعتقاد الإقتصاد الجزائري على النفط كمصدر وحيد في تحريك عجلة النمو الإقتصادي أحد أهم الأسباب التي أكدت وجود علاقة قوية بين الإقتصاد الجزائري و الداء الهولندي ، فهاته التبعية الإقتصادية لمصدر الدخل الوحيد جعلت من الإقتصاد الجزائري رهين تقلبات سوق الطاقة العالمي و تحت ضغط العرض و الطلب و الصراعات بين المنتجين و المستهلكين إنعكست و بصفة مباشرة على أداء النمو الإقتصادي ، ليعبر المرض الهولندي عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية (الصناعة و الزراعة) نتيجة الإستبعاد و إستئثار قطاع المحروقات الجزء الأهم ، و الذي يفقد باقي القطاعات اعتمادها على قوى الدفع الذاتي و فرض وجودها في سوق المنافسة.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2017،2016،2015،2013)

Source : les comptes nationaux trimestriels 1 er trimestre, document n747,2016,p14.

يوضح الشكل أعلاه مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي و يمكن ملاحظة المساهمة المتواضعة للقطاعات الإنتاجية (كالقطاع الصناعي و الفلاحي) حيث تمثل نسب مساهمتها نسباً محتشمة مقارنة بالإمكانات التي كانت متاحة للإستثمار فيها و تطويرها من خلال المداخل العالية لقطاع المحروقات خلال فترات الطفرة النفطية، و التي تعكس معدلات الإنفاق لكل قطاع،

فخلال المخططات التنموية الأخيرة خاصة خلال الطفرة النفطية الممتدة من 2001-2014 اذ كانت معدلات الإنفاق الكبيرة موجهة للقطاعات الغير قابلة للتبادل (كالبناء والأشغال العمومية) في الوقت الذي تعرف فيه القطاعات الأخرى و هي مهمة (كالقطاع الصناعي و الفلاحي ) تهميشا و في مقابل هذا الإهمال للقطاعات المنتجة (الصناعة خارج المحروقات، الفلاحة) فهي تمثل نسب مساهمة محتشمة قدرت نسب مساهمتها على التوالي 6.07% و 10.05% سنة 2014 أما خلال سنة 2015 عرف قطاع الفلاحة إرتفاع نسبي قدر ب 17.5% ثم إنخفاض حاد خلال سنة 2016 بنسبة 6.3% لتستقر عند نسبة 12.3% خلال سنة 2017 ، أما قطاع الصناعة الذي مثل الحلقة الأضعف في الإقتصاد الجزائري اذ سجل أدنى نسب منخفضة بلغت 6.7% سنة 2014 ومنذ سنة 2015 عرفت إنخفاض مستمر ب 5.4% و سجلت سنة 2016 أيضا نسبة منخفضة قدرت ب 5.6% و خلال سنة 2017 5.5%، هذا يعني أن مساهمة قطاع المحروقات ظلت هي الأكبر رغم إنهيار أسعار المحروقات و تراجع عائداتها منذ منتصف سنة 2014 حيث تراوحت ما بين 27% الى 19.1% خلال السنوات الممتدة من 2014 الى 2017 ، إلا أنه ظل القطاع الوحيد الذي يدعم الإقتصاد الوطني.

## 2- المبالغة في تقدير سعر الصرف :

نتج عن إصابة الإقتصاد الجزائري بظاهرة المرض الهولندي دخوله في حلقة ضعف و هشاشة الإقتصاد نتيجة تراجع الصادرات خارج المحروقات و نقص عوائدها بسبب التقدير المبالغ في سعر صرف العملة المحلي حيث يترتب عن الارتفاع في سعر المحروقات ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي<sup>1</sup>، و الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور و معدل الإنفاق مما يؤدي أيضا إلى الارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري و زيادة تكلفة الإنتاج ، فتضخم قيمة أسعار السلع غير متبادلة عالميا كقطاع الخدمات و البناء و الأشغال العمومية يؤدي لإرتفاع تكاليف الإنتاج محليا والذي يكون على حساب قطاعات الإقتصاد الأخرى المتبادلة عالميا (الصادرات الزراعية و الصناعية) مما يجعلها غير قادرة على المنافسة و يجعل تنويع الإقتصاد صعبا، وهذا بدوره يعزز الإعتماد على النفط و مع مرور الوقت يمكن أن يؤدي إلى خسارة دائمة في القدرة التنافسية. و هو ما يشجع على اللجوء إلى الإستيراد بطريقة غير معقولة و يساهم في

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص ، الشارف بن عطية ، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الجزائر)، مجلة جديد الإقتصاد ، عدد رقم 10، ديسمبر 2016، ص 113.

تهريب العملة الصعبة إلى الخارج و يفقد القطاعات المنتجة القدرة على المنافسة بالإضافة إلى إنحسار الإستثمار في القطاعات التصديرية مما يؤدي لهجرة العمالة إلى القطاع المزدهر (قطاع المحروقات) و نتيجة محدودية الإستيعاب ترتفع معدلات البطالة.

### 3- مخاطر ظهور طبقة ريعية (القطاع الخاص) و اضعاف الحرية الإقتصادية:

يعد القطاع الخاص ركيزة أساسية لتطوير النشاط الإقتصادي في كثير من الدول ويساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، ويساهم القطاع الخاص في الجزائر بنسب معتبرة انتقلت من 67,9% سنة 2002 إلى 85,78% سنة 2015 في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات و يشغل أكثر من 65% من اليد العاملة<sup>1</sup>، إلا أن هذه الأرقام لا تعكس تأثيرا إيجابيا كبيرا على غرار دوره في الدول النامية و المتقدمة ، أدى النسق الإقتصادي الريعي لظهور طبقة ريعية تعيد تدوير الريع (قطاع خاص طفيلي)، خاصة أن القطاع الخاص المنتج في الجزائر يواجه تحديات عديدة كالمعوقات البيروقراطية و مشاكل العقار الصناعي التي تعد من أهم مشاكل القطاع الخاص الصناعي ، ضغط لوبيات الاستيراد ، غياب بيئة أعمال مناسبة ، غياب المنافسة، عدم وجود إستقرار في القوانين و التشريعات المنظمة لإطار عمل القطاع الخاص و القيود المالية، و هذا ما يفسر سبب عدم ظهور قطاع خاص مزدهر يعزز مساهمته بالتوجه نحو الإستثمار المنتج.

حالة ركود الإستثمار سواء الإستثمار المحلي أو الخارجي ، الإستثمار المحلي الذي ظل يعاني أزمة و ركود بعد سلسلة من الأزمات الإقتصادية التي أثرت على الوضع المحلي، و يمكن القول أن تدهور و ركود الإستثمار المحلي يرجع أيضا لنقص عائدات الصندوق المحلي للجماعات المحلية الذي بدوره لا يخرج عن التمويلات الريعية و يعتمد بصفة كبيرة على تمويل الدولة و الجباية البترولية و الذي يتأثر دوريا بكل ما يتعلق بها ، و لأن الدور الجديد الذي تلعبه الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار هو ضرورة أملتها الوضعية الإقتصادية للبلاد ، والتي كان من بين أهدافها توظيف اليات جديدة لخلق الثروة<sup>2</sup>، لكن من الواضح أنها دخلت هي نفسها منطق الريع.

<sup>1</sup> فضيلة بوطورة و آخرون، قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر بين الواقع و المأمول ، مجلة دراسات و أبحاث، 2019، ص 100-101.

<sup>2</sup> رضوان مجادي ، سياسات الإستثمار المحلي على ضوء الازمة الإقتصادية الراهنة في الجزائر ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد الثاني عشر، بدون ذكر السنة، ص 64، ص 67.

فضلا عن الإستثمار الخارجي الذي ظل محدودا منذ سنوات الثمانينات، بسبب ضعف جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعد أحد الخطوات الكبرى نحو فك التبعية للمحروقات وتنويع الإقتصاد وبديل من ذلك كان توجه الإستثمار الأجنبي متركزا نحو قطاع المحروقات. و في الواقع يرجع ضعف الإستثمار الخارجي أيضا الى إعطاء الأولوية للقطاعات الغير منتجة المتمثلة في الهياكل الأساسية الإقتصادية و الإجتماعية بنسبة 53 بالمائة و الذي يؤدي الى عجز كبير مع كل حالة انخفاض في أسعار النفط و أي انخفاض في قيمة الدولار، و بشكل عام الأزمات السياسية و الإقتصادية معا أدت الى تأخير هذا النشاط الحيوي.<sup>1</sup>

و لان من أهم مقومات الإستثمار هي تهيئة المناخ السياسي و الإقتصادي فتراجع الإستثمار في الجزائر يعود لما خبرته كل من البيئة السياسية و الإقتصادية نظرا لعدم استقرار الحكومة الجزائرية و عدم استقرار السياسات أيضا و الأدهى من ذلك عدم استقرار السياسيين على تطبيق الإصلاحات الإقتصادية و غياب تعزيز حكم القانون في القطاعين العام و الخاص بالإضافة الى عامل الفساد الذي ينخر المؤسسات الجزائرية و الذي يشكل عائقا كبيرا أمام جلب الإستثمار و هذا ما وضعه مؤشر التنافسية العالمية اذ تحتل الجزائر المرتبة 87 من مجموع 142 دولة بالنسبة الى مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2011.<sup>2</sup>

و تعد الحرية الإقتصادية الإطار المهم الذي يمكن الشركات و المستثمرين من ممارسة أعمالهم الإقتصادية و غيرها من دون أي تدخل من قبل الحكومة مع تقيدهم بممارسة مسؤولياتهم و حريتهم في اتخاذ قراراتهم مادامت تصب في الصالح العام و تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.<sup>3</sup> و يتم تقييم بعض جوانب الحرية الإقتصادية المعنية ببلد ما في ظل التفاعل مع بقية دول العالم بناء على العديد من المؤشرات كمدى انفتاح الإقتصاد على الإستثمار العالمي أو التجارة ، أيضا السياسات المتبعة داخل الدولة و الحرية الفردية و المالية للأشخاص دون قيود غير مبررة و تدخل حكومي و هذا لان الحرية تلعب دورا حيويا في تعزيز و استدامة الإزدهار الشخصي و الوطني .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فاروق طيفور، لماذا تخلفت الجزائر و تقدمت ماليزيا ؟ ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2015 ، ص 251.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 252.

<sup>3</sup> إيمان ميمون، عبد الكريم بن عامر، أثر بعض مؤشرات الحرية الإقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة عينة من بعض الدول العربية باستخدام Panel ARDL، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد السادس ، العدد 01 ، أبريل 2020، ص 108.

<sup>4</sup> Terry Miller & others, Index of economic freedom 2020, the Heritage foundation, p13.

يوضح الجدول الموالي جوانب الحرية الاقتصادية الـ 12 التي تم قياسها في المؤشر و تم تجميعها في أربعة فئات واسعة:

- حجم الحكومة (العبء الضريبي ، الإنفاق الحكومي و الصحة المالية).
  - سيادة القانون (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، و نزاهة الحكومة).
  - انفتاح السوق (حرية التجارة ، و حرية الإستثمار و الحرية المالية).
  - الكفاءة التنظيمية (حرية الاعمال ، و الحرية النقدية).
- الجدول رقم (01) الحرية الاقتصادية في الجزائر بترتيب الدول العربية (من أصل 21 دولة):

| المركز | التصنيف | مؤشرات الحرية الاقتصادية : الجزائر ( سنة 2015 )                   |
|--------|---------|-------------------------------------------------------------------|
| 19     | 4.2     | حجم الحكومة : الإنفاق و الضرائب و المشروعات                       |
| 14     | 5.7     | القانون التجاري و الإقتصادي ، و تأمين حقوق الملكية                |
| 21     | 2.3     | حرية التجارة على المستوى العالمي                                  |
| 17     | 5.9     | الإجراءات التنظيمية ( تنظيم الائتمان و العمالة و النشاط التجاري ) |

المصدر : مؤسسة فريدريش ناومن من أجل الحرية ، مؤسسة البحوث الدولية ، معهد فريزر ، الحرية الاقتصادية في الوطن العربي لسنة 2017، ص 33.

و بقرارة تفصيلية في مؤشرات الحرية الاقتصادية حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن تصنيف الجزائر في مؤشر حجم الحكومة قد سجل تصنيف بقيمة 4.2 في المركز 19 من أصل 21 أي ضمن المرتبة ما قبل الأخيرتين في تصنيف الدول العربية و هذا ما يدل على استمرارية تطبيق السياسات المركزية واستحواذ و طغيان الجهاز الحكومي بشكل كبير على الشؤون الاقتصادية للدولة و الذي غالبا ما يحول دون إضفاء الحرية الاقتصادية ، أما بخصوص سيادة القانون وفق مؤشر القانون التجاري و الإقتصادي و ضمان حقوق الملكية فتحل الجزائر بتصنيف 5.7 المركز 14 عربيا يعكس هذا المؤشر التمييز المرتبط بالقوانين التجارية الجزائرية ، و بخصوص انفتاح السوق و حرية التجارة على المستوى الدولي فقد سجل تصنيف بقيمة 2.3 و هو المركز الأخير عربيا و هذا ما يوضح التقييد الكبير مقارنة بما يعرفه مجال تحرير التجارة على المستوى الدولي .أما بخصوص الإجراءات التنظيمية (المتعلقة بإجراءات الائتمان و العمالة و النشاط التجاري) فتحل الجزائر بتصنيف 5.9 المركز 17 عربيا و هذا ما يعكس واقع العراقيل البيروقراطية و غياب عامل المرونة و الشفافية في بيئة الأعمال رغم وجود ترسانة قانونية تسن تحسين مناخ بيئة الأعمال.

### ثالثا : الإقتصاد الريعي و مخاطر الفساد :

يساهم الطابع الريعي للإقتصاد في التعرض لمخاطر الفساد نتيجة ضعف الحوكمة، و تشير التقارير الدولية أن تفشي الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت 500 مليار دولار خلال الخمس عشر من السنوات الأخيرة ، ورغم وفرة الريع لكن سوء إستغلالها و حلول لعنة الفساد التي لحقت به ،العجز والفشل في تفعيل تنويع البدائل الإستخدامية للريع و هدر عوائده أدى إلى عدم الإستفادة من الطفرات النفطية خاصة مع ظهور بعض الممارسات الريعية (العلاقات الزبائنية) التي زادت حدة المشكلة أي الخروج من مأزق التبعية، سمحت الوفرة في الريع النفطية بتكوين علاقات زبونية واسعة (Clientelist logic) داخل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تحت غطاء المؤسسات الرسمية الذي تم على إثرها إنتشار الفساد على نطاق واسع.<sup>1</sup>

و تؤكد المعطيات الكمية للتقارير الدولية (كمنظمة الشفافية الدولية عبر مؤشر مدركات الفساد) معدلات الفساد المرتفعة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2009-2017) تتراوح ما بين 111 و 105 و هي مؤشرات تدل على إستمرار إرتفاع نسب الفساد رغم الآليات المتخذة لمكافحة الفساد .

### رابعا: مخاطر الإقتصاد الريعي على السياسات الإجتماعية في الجزائر (تهديد السلم الإجتماعي)

مع إستمرار إنخفاض الإيرادات النفطية تأثرت السياسات الإجتماعية في الجزائر ، حيث تقلصت فرص التشغيل و برامج التنمية مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة و تنامي الفقر و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين و هذا ما ساهم في تأجيج الإحتجاجات الشعبية ، فقد شهدت الجزائر منذ إنخفاض الإيرادات النفطية سنة 2014 إضرابات عمالية في قطاعات مختلفة مطالبة بتحسين الوضع الإقتصادي ، وقد سبقتها حركات إحتجاجية عديدة كان النظام قد نجح في إحتواءها تحت سياسات إنفاق واسعة وهي أقرب ما يصطلح عليه بالرشوة الإجتماعية حيث قام هذا الأخير بالمرآنة على متغير الريع النفطي للإستقطاب شرائح مختلفة من المجتمع و شراء السلم الإجتماعي .

إلا أن هذا أصبح يمثل عبئ على عاتق الدولة بعد تراجع الإيرادات النفطية جراء الأزمة الإقتصادية فأصبح الحراك الإجتماعي من المظاهر اليومية للمجتمع الجزائري و لم يعد يقتصر في منطقة دون الأخرى، حيث تشير دراسات رسمية على تواصل للإحتجاجات بشكل مستمر

<sup>1</sup> Omar Bendorra, Ghazi Hidouci, «Algérie:Economie? prédation et état policier.» 2004,p16.

طوال الفترة الممتدة من 2012-2017 حيث تذهب التقديرات الرسمية الى أن عدد الإحتجاجات في سنة 2012 وصل الى 4536 احتجاجا ، و في تقديرات أخرى تقول أن قوات الامن الوطني العامة قد تدخلت نحو 11 ألف مرة لفض الإحتجاجات في الجزائر.<sup>1</sup> وتشير التقارير لإرتفاع الإحتجاجات لمعدلات قياسية بلغت خلال السداسي الاول من سنة 2014 نحو 3866 احتجاجا و ارتفعت خلال السداسي الاول من سنة 2015 لتصل 6188 احتجاجا حيث تظاهر أكثر من 700 ألف محتج في الشوارع خلال سنة 2015 . تواصل زخم الإحتجاجات طوال الفترة الممتدة من 2001-2017 و هذا ما رصدته صحيفة **Middle East Monitor** في مقال حول الحركات الإحتجاجية في الجزائر التي بلغ عددها في عام فقط ما يقرب 12000 و التي ظلت مستمرة لأكثر من عام.<sup>2</sup> من المؤكد أن إستمرار الحراك الإجتماعي يجعل الدولة أمام تحديات كثيرة نتيجة العجز المتأصل في البنية الإقتصادية الجزائرية و الذي تقاوم بفعل فشل السياسات الحكومية و إستشراء الفساد في هياكل الدولة و الذي سيتسبب بتداعيات سلبية جدا على السلم الإجتماعي مستقبلا.

### المحور الثاني : النموذج الإقتصادي الريعي بالجزائر في مواجهة الخيارات المستقبلية

عند الحديث عن الخيارات المستقبلية الممكنة و النموذج الريعي في الجزائر فانه لا يمكن الخروج عن أحد الإحتمالين التاليين إما إستمرار تكريس النموذج الريعي بإعادة انتاجه و إما تفكيك النموذج الريعي ، لذا فالنموذج الإقتصادي الريعي في الجزائر اليوم سيواجه أحد هذه السيناريوهات المستقبلية :

#### أولاً- سيناريو اعادة انتاج النموذج الريعي :

يفترض هذا السيناريو بقاء سيطرة بعض المتغيرات المسيطرة في الوضع الراهن و تتضمن هذه المتغيرات في مجموعها تركيبة الدولة الريعية لذا بقاء هذه المتغيرات كمتغيرات أساسية يعني أساسا إستمرارية الحفاظ على الدولة الريعية أو بمثابة ضمانات لصمود الدولة الريعية كالتمسك بالمقاربة الريعية و صيانة العقد الإجتماعي الريعي والتقدم بمراحل الدولة الريعية .

**التمسك بالمقاربة الريعية :** لا تشمل المقاربة الريعية الجانب الإقتصادي فحسب بل كل الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في الدولة الريعية، وافترض بقاء المقاربة الريعية أو التمسك بالمقاربة الريعية يعني أنه يشمل الكل، أما سياسيا و اجتماعيا فيكون من خلال استمرارية

<sup>1</sup> عربي بومدين ، الحركات الإحتجاجية في الجزائر و عسر التحول ،سياسات عربية ،العدد 25 ،مارس 2017،ص37.

<sup>2</sup> Abu Hany, Hassan, Different Kinds of protests in Algeria, Middle East Monitor, 2019 , at web site : <https://www.middleeastmonitor.com/20190314-different-kinds-of-protests-in-algeria/>

الممارسات الريعية من خلال التوظيف السياسي و الاجتماعي للريع عبر اليات الإنفاق و القمع<sup>1</sup>، قد تكون هناك صور أخرى جديدة لم تعاشها المنظومة السياسية و الاجتماعية من قبل نظرا لظهور أحداث تتعلق بالوضع الراهن لكن لا تخرج عن نطاق المنظومة الريعية و هذا يظل متاحا في ظل إمكانية إستمرارية تطبيق النموذج الإقتصادي الريعي أي في ظل وجود خيارات تعد بمثابة ضمانات صمود الدولة الريعية .

أما إقتصاديا فالتمسك بالمقاربة الريعية هو في الحقيقة يعني استمرارية فشل فك الإرتهان بالإقتصاد الريعي و الواقع أن هذا الخيار قبل أن يكون خيار متعلق بعوائق خارجية متعلقة بالنظام الإقتصادي الدولي هو عائق متعلق بطبيعة نظام الحكم نفسه ليعبر عن أزمة بنيوية بين النظام السياسي و طريقة إنفاق إيرادات النفط ،لأنه اذا كان التوجه نحو النموذج الإقتصادي الريعي هو قرار اقتصادي فالخروج عنه لن يكون إلا بقرار سياسي يعود بدرجة أولى إلى صانع القرار ، أما تلك العوائق المتعلقة بالنظام الإقتصادي الدولي و ما يفرضه من خيارات على الدول التابعة بشكل عام و الدول الريعية بشكل خاص فاليوم و قبل أي وقت مضى أصبحت تعبر عن حاضر و مستقبل مرهون.

رغم أنه وضع أملته ضرورة حتمية " ضرورات الأمن الطاقوي العالمي " على الدول الريعية حيث إزداد الإهتمام بضرورة التنويع الطاقوي في العالم بزيادة الإهتمام بالأمن الطاقوي الذي يعني عمليا أمن الطلب بالنسبة للدول المصدرة و أمن الإمدادات بالنسبة للدول المستوردة فأصبح الامن الطاقوي مسألة تهم كل الدول<sup>2</sup>، و هذا ما يبرر توجه صانع القرار نحو تعزيز التوجه نحو المقاربة الريعية بعد التغيرات في المشهد الطاقوي العالمي الذي أصبح يواكب انتقالا طاقويا جديدا نحو المصادر الغير تقليدية (الغاز و النفط الصخري) و المصادر المتجددة (الطاقة الشمسية ، الطاقة الريحية ، الطاقة الجوفية ..الخ) التي أصبح لها دور بارز في بناء الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> الية الإنفاق Spending effect : زيادة الإنفاق في الدول الريعية ينشأ طبقة الولاء و الزبائنية للدولة مما يخفف من ضغوط التحول نحو الديمقراطية و يطيل عمر الدولة الريعية . الية القمع Repression effect : و يرتبط بوجود علاقة وثيقة بين زيادة الثروة النفطية و زيادة القدرة السلطوية (أجهزة القمع) و ذلك من خلال لجوء الدولة لزيادة الإنفاق على الأجهزة الأمنية و العسكرية .أنظر :

Michael L.Ross ,How Petroleum Wealth Shapes The Development of Nations,princeton,University press 2011,p01.

<sup>2</sup> لقرع بن علي ، الطاقات المتجددة، الإنتقال نحو الطاقات المتجددة في الجزائر : ضرورة للأمن الطاقوي و الرهانات الجيوسياسية ،يوم دراسي بعنوان :الطاقات المتجددة في الجزائر –الواقع و الافاق ، جامعة عبد الحميد باديس ، مستغانم ،2018.

من خلال هاته الترتيبات الجديدة التي فرضها المشهد الطاقوي العالمي بدأ إهتمام صانع القرار الجزائري بتطوير مشروع الطاقات المتجددة<sup>1</sup>، لكن بصفة أكبر ميله نحو الموارد الغير التقليدية بعدما تم إجهاض مشروع الشراكة حول الطاقات المتجددة (مشروع ديزرتيك للطاقات المتجددة) والإكتفاء بالتطوير محليا (الطاقات المتجددة) بهدف توجيهها نحو التصدير مستقبلا توافقا مع الإنتقال الطاقوي العالمي و تحسبا للحاجة الأوروبية المتزايدة للطاقة على المدى المتوسط و البعيد باعتبارها أحد الأسواق الاستراتيجية بالنسبة للجزائر. و هذا يدخل ضمن خطة البحث عن البديل للموارد التقليدية في الوقت الراهن بالموارد الغير التقليدية في المدى القريب و الطاقات المتجددة تحسبا للمدى البعيد، إلى غاية هاته النقطة يبدو الامر مبررا إذا كان الأمر محكوما بتبني المقاربة التتموية بمعنى أن يكون الإنتقال الطاقوي مدخلا للتنوع الإقتصادي أما اذا كان محكوما بالمقاربة الريعية وفقا للآليات الدولة الريعية و هو ما تعكسه توجهات النظام الجزائري فعند إذن الطاقات المتجددة و الموارد الغير تقليدية ستكون بمثابة البديل نحو إعادة بناء الدولة الريعية في الجزائر .

2

فإذا ربطنا المتغيرات الحالية المسيطرة على الوضع انطلاقا من واقع التنمية بالريع النفطي و واقع النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات و واقع الأسعار المتدنية للمحروقات في السوق العالمية وطبيعة النظام السياسي و توجهاته، فكلها مؤشرات تدل على التمسك بالمقاربة الريعية التي سيعتمد من خلالها النظام الجزائري على الموارد الغير تقليدية على المدى القصير ثم الطاقات المتجددة على المدى الطويل كضمانات لديمومة الدولة الريعية بواسطة الإنتقال من الدولة المبنية على الريع النفطي إلى الدولة المبنية على ريع الطاقات المتجددة ، إفتراض بقاء نفس المتغيرات المسيطرة على الوضع يجعل من التوجه نحو إعادة بناء الدولة الريعية احتمالا متوقعا جدا بحيث قد يكون مجرد مسألة وقت لبناء دولة ريعية مستديمة تعتمد على إقتصاد ريعي بطاقات متجددة .

**صيانة العقد الإجتماعي الريعي :** تفعيل الية التحديث<sup>3</sup> عبر " الحراك الشعبي"<sup>1</sup>، سيصعب من مهام الدولة الريعية لأنها أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى في مواجهة مع مرحلة استنفاد

<sup>1</sup> بالنسبة للإستراتيجية الجزائرية في الطاقات المتجددة تم المصادقة على برنامج تنمية الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية في شهر فيفري 2011.

<sup>2</sup> لقرع بن علي ، استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الأبعاد الجيوسياسية و إعادة بناء الدولة الريعية ، مجلة العلوم السياسية و القانون ، العدد الأول ، 2017، ص 205.

<sup>3</sup> آلية التحديث **Modernization effect** : على عكس تأثير الريع و القمع ، فان تأثير التحديث لا يعمل من خلال الدولة فهو آلية اجتماعية و ليست سياسية، هو منبثق عن نظريات التحديث التي تنص أن الديمقراطية هي نتيجة مجموعة من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية.

ألياتها للتحكم في المجتمع ، لذا يبدو أنها في حاجة لمواصلة صيانة العقد الاجتماعي الريعي عبر سياسات شراء السلم الاجتماعي رغم صعوبة الأمر في مواجهة تداعيات الأزمة النفطية العالمية الأخيرة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الريعي في الجزائر و التي ظلت مستمرة تؤثر مع كل تهاوي للأسعار المحروقات ، خاصة أن النموذج الاقتصادي الريعي كرس ثقافة ريعية على نطاق واسع ، فعجز عن توليد التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تنتج قوة عمل تتسم باستقلال ذاتي و تعتمد على التفكير لنفسها بالوظيفة خارج دائرة الاقتصاد الريعي التوزيعي و تتمتع بمهارات متخصصة تعينها على إمتلاك قوة تساومية بوجه النخب الحاكمة لذا صيانة العقد الاجتماعي الريعي تعد فرصة أخرى لإعادة انتاج الدولة الريعية .

يمكن للنخبة الحاكمة صيانة العقد الاجتماعي الريعي عبر الإستثمار في مفعول التحديث رغم أن الآلية الريعية عبر الإنفاق و القمع و التحديث هي متداخلة في الدولة الريعية و يغذي بعضها بعضا ، فالتمسك بالمقاربة الريعية و زيادة الإرتباط بالنمط الريعي يجعلها تلجأ بصفة مستمرة للآلية الريعية عبر خيارات الإنفاق لإعتبارات سياسية و هو ما ينطبق أيضا على الية القمع اذ لا يمكن أن يؤدي التمسك بالمقاربة الريعية و زيادة الإرتباط بالنموذج الريعي أن يقلل حدة السمات التسلطية ، أما مؤشر التحديث الذي يستهدف العامل الاجتماعي بصفة مباشرة فله أيضا عدة مداخل يمكن لها الإستثمار فيها حيث ترسي الدولة الريعية أسس إستمراريتها على ما تسيطر عليه من موارد و ما تقدمه من خدمات أيضا .

**اطالة عمر الدولة الريعية بالتقدم بمراحل الدولة الريعية :** من بين أهم الضمانات التي تؤدي إلى صمود الدولة الريعية و ديمومتها هي قدرتها على الإستجابة للضغوط ، و اليوم الدولة الريعية في

<sup>1</sup> تعددت الاسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث بين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و مجموعة الأزمات البنوية للنظام السياسي، مع نهاية سنة 2018 كانت العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة قد أوشكت على نهايتها ، ومع ذلك لم تظهر أي بوادر تفيد أن السلطة الفعلية التي تحكم الجزائر لديها النية أو الرغبة في تغيير منهجها في تسير الازمة السياسية ، فضلا عن المشكلات الاقتصادية التي تفاقت مع انهيار أسعار المحروقات ، شهدت الجزائر خلال سنة 2018 صعوبات اقتصادية نتيجة ( تآكل احتياطي الصرف ، عجز الميزانية ، فرض سياسة تقشفية ، رفع الضرائب على المواد الاساسية ، تجميد معظم المشاريع التنموية و فرص التشغيل ، اللجوء الى التمويل غير التقليدي بطبع الاوراق النقدية من دون مقابل انتاجي، انهيار القدرة الشرائية للمواطن ، ارهاق كاهل المواطن بالضرائب مقابل صيانة امتيازات الأثرياء الجدد " أرباب المال حديثي الثراء المتحالفين مع طبقة كبار الموظفين في الدولة ) كل هاته الاسباب و أخرى أدت لتفاقم الأزمة و تهيئة الجو لحركة احتجاجات عارمة مقابل تفجر فضائح الفساد السياسي والاقتصادي، أنظر: مجموعة مؤلفين ، الجزائر 2019 من الحراك الى الإنتخابات ، تقرير ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2020 ، ص 01.

أما الصيغة التعريفية الموجزة للحراك الشعبي : فهو حركة احتجاجية شعبية اندلعت في 22 فبراير 2019 في كل ولايات التراب الوطني ضد ترشح الرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، بعد أن تم الإعلان عن ترشحه في 10 فبراير 2019 بالرغم من حالته الصحية الصعبة منذ سنة 2013 ، فكانت أول مطالب الحركات الاحتجاجية أو الحراك الشعبي ضد ترشح الرئيس و سرعان مع عرفت تصعبا في المطالب لكن اخذت الطابع السلمي و العفوي و كانت الأولوية للمطلب السياسي بدءا برفض ترشح الرئيس السابق وصولا الى المطالبة برحيل كل من كان في النظام السابق بعد تقديم الرئيس استقالته .

الجزائر هي في مواجهة مع عدة ضغوط يمكن إعتبار البعض منها ضغوط جديدة سواء بتوجهات سياسية ، إقتصادية و أخرى إجتماعية، ومن المؤكد أن هذه الضغوط ستجعلها في موضع الإجبار ليس الخيار بشكل يجعلها تتجاوب مع هاته الضغوط و التحديات بالتقدم بمراحل الدولة الريعية أو ما يعرف بالدولة الريعية المتأخرة ( يعرف من النماذج العديدة للدولة الريعية المتأخرة أنها دولة متجاوبة لكن غير ديمقراطية ، دولة منفتحة على العولمة مع بقاء مستوى ملحوظ من الحماية الإقتصادية) .

فالدولة الريعية اليوم أمام العديد من المطالب السياسية ( المطالبة بتمثيل سياسي حقيقي) و أخرى إقتصادية و إجتماعية ( تحسين واقع التشغيل، الصحة و التعليم) ، أيضا التحديات الخارجية و التي تتمثل في مخاطر العولمة كل هاته التحديات تجعل من الدولة مطالبة أكبر من أي وقت مضى بالتجاوب مع كل هاته التحديات كضمان لصمودها فهي مطالبة بأن تكون دولة مستجيبة و منفتحة تحقق تطور أكبر على مستوى التنمية (تطوير التمثيل السياسي ، التنمية الإقتصادية و الإجتماعية) ، تحقيق تجاوب كبير مع متطلبات العولمة (تحرير تجاري أكبر، تدفق أكبر للإستثمار الخاص و لرؤوس الأموال)<sup>1</sup>. و في حال إستمرار النموذج الريعي بما يعنيه من التمسك بالمقاربة الريعية و صيانة العقد الإجتماعي الريعي فهذا يؤدي الى مرحلة أخرى من مراحل الدولة الريعية تضطر فيها الدولة الريعية لأن تكون دولة مستجيبة و منفتحة بشكل أكبر مع إستمرارية النموذج الريعي .

ثانيا -سيناريو تفكيك النموذج الريعي:

يفترض هذا السيناريو تغير الوضع القائم وهو سيناريو اصلاحي يبحث فيما يجب أن يكون ، و يمكننا الإنطلاق في الحديث عن تفكيك النموذج الريعي انطلاقا من النقطة الجوهرية لضمان تحول حقيقي و هو التحول الإقتصادي لأنه الضامن الوحيد لتحول حقيقي و مستدام من نموذج دولة الريع الذي لطالما مثل هذا الريع مصدر قوة السلطة الى نموذج دولة الإنتاج .

و عليه لا يمكن أن يغدو إحداث تغيير في شكل النظام السياسي للتأسيس لدولة ديمقراطية أمرا كافيا و ذلك لان هناك متطلبا سابقا جوهريا و يتمثل هذا المطلب في ضرورة تجاوز الطابع الريعي-الخدمي (الزبوني) لبناء اقتصاد منتج يعتمد على قطاعات الإنتاج المادي فضعف

<sup>1</sup> أنطوان زحان و اخرون ، النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2013، ص 346.

المكون الديمقراطي عائد في واقع الأمر للبنية الريعية التي طغت على طبيعة النظام السياسي والإقتصادي<sup>1</sup>، وعليه نجاح الديمقراطية السياسية في الجزائر يتطلب إعطاء أولوية للتحويل الإقتصادي بإعتبار أن النقلة النوعية أو ما يمكن تسميتها النقلة التحويلية\*<sup>2</sup> في الإقتصاد ستقود حتما الى التطور السياسي الديمقراطي بتفعيل دينامية التحويل الديمقراطي التي تعني ضمنا ترشيد الحكم.<sup>3</sup> بما يتضمنه من (فصل حقيقي بين السلطات، تطور التعددية السياسية، القبول بالآخر، إنشاء مجتمع مدني فعال: إستعادة الاحزاب السياسية موضعها الوظيفي الصحيح الى جانب الهيئات النقابية و الجمعيات، بهدف تنشيط المجتمع المدني و قيادته نحو التنمية بالمشاركة).

لذا فالنقلة الفارقة و النوعية في تفكيك النموذج الريعي هي الإنتقال من الإقتصاد الريعي الزبائني إلى الإقتصاد الإنتاجي التنافسي : ولعل الخطوة الأولى التي تساهم في نجاح التحويل الإقتصادي المرغوب هي حاكمية الثروة و المال العام و ذلك من خلال إحكام السيطرة على مصادر الريع و طرق إنفاقه من المؤسسات الديمقراطية من أجل إستخدام مصادر الريع (سواء كان ريع نفطي أم ريع طاقات متجددة مستقبلا) في بناء و إعادة هيكلة الإقتصاد بإتجاه الإقتصاد الإنتاجي المتنوع و المستدام، هذا ما يجعلنا نتساءل عن الاليات القانونية التي ينبغي توفيرها لمراقبة المال العام بهدف إيقاف النزيف المالي إذا أصبح السؤال هنا من يراقب المال العام ؟ و ماهي الاليات القانونية التي يجب تسخيرها للقيام بذلك؟ و ماهي الإمكانيات المادية و المعنوية التي تخصص لهذا الغرض؟

و لحل إشكالية مراقبة المال العام يجب تبني استراتيجية شاملة لمحاربة الفساد<sup>4</sup>، توسيع أنظمة الرقمنة وإدماج الإقتصاد الوطني بإقتصاد المعرفة الذي يعد من الحلول الناجعة جدا لمكافحة

<sup>1</sup> صالح ياسر، النظام الريعي و بناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق، مرجع سابق ، ص 24.

<sup>2</sup> \* يستخدم هذا السيناريو مصطلح " التحويل " لا مصطلح " الإصلاح " لان النموذج الريعي مناقض للإنتاج و مقتضياته ، وبالتالي غير قادر على إصلاح سياسات الدولة نحو المسار الإنتاجي التشغيلي من دون إعادة النظر في بنيتها السياسية و الاقتصادية ، و في طبيعة العقد الاجتماعي الذي يعد مصدر داعم لشرعيتها في نظر المجتمع ، للمزيد أنظر : أنطوان زحلان و اخرون ، مرجع سابق ، ص 168.

<sup>3</sup> يفرض مسار التحويل الديمقراطي نظام التلازمية بين الفصل الحقيقي بين السلطات و تطور التعددية السياسية و القبول بالآخر : فمن دون فصل حقيقي للسلطات تصبح السلطة مطلقة غير قابلة للمساءلة لهذا كثيرا ما نجد في الدول الريعية سلطة النظام الامنية تتغول على السلطة التنفيذية ، في معظم الاحيان السلطة التنفيذية بدورها تتغول على السلطة التشريعية و القضائية و على الاعلام (السلطة الرابعة) كما أن التعددية من دون اعتراف بالآخر/ الاقلية تؤدي الى اقضاء الاقلية المعارضة من الاكثرية ، وبالتالي تتحول الديمقراطية الى شعوبية لا خيارات فيها ، ويعيب الارتكاز على دولة القانون في غياب التعددية السياسية (دور المعارضة) في الرقابة على الأداء. هذا لا يجعل من التحويل الديمقراطي مرادفا للمثالية اذ يصبح هو نفسه في كثير من الاحيان مسرحا للصراع ، الا انه يبقى النظام الأمثل لتضييق الفجوة بين الحاكم و المحكوم و ما يريده المجتمع عن طريق التداول السلمي للسلطة . للمزيد أنظر : المرجع نفسه ، ص 189.

<sup>4</sup> محاربة الفساد تستوجب وضع استراتيجية شاملة سياسية و اقتصادية و إدارية و أمنية. سياسيا (الالتزام بالنظام الديمقراطي القائم على تداول السلطة عن طريق الانتخابات النزيهة و الفصل بين السلطات الثلاث و توسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في دواليب الحكم و السلطة و اعتماد الشفافية و المساءلة و الرقابة و احترام حقوق الانسان .. الخ)، اقتصاديا (تحقيق العدالة الاجتماعية و تقليل معدلات الفقر)، إداريا (القضاء على المركزية في إدارة الشؤون الاجتماعية بإشراك المجتمع المدني و ممثلي الشعب في عصنة الإدارة.. الخ)، للمزيد أنظر : محمد بوقابس، هل يمكن بناء الحكم الراشد في الجزائر؟ الجزائر، 2017، ص 210-212.

الفساد والممارسات الريعية على نطاق واسع و التي تسمح بإضفاء الشفافية في المؤسسات الاقتصادية، ومن بين الحلول التي تساهم في مكافحة الفساد على نطاق واسع: إنشاء مديريات عامة لكل من : إنشاء مديرية عامة جديدة للدرك الإقتصادي ، إنشاء مديرية عامة جديدة للشرطة الاقتصادية ، و أخرى مختلطة للضرائب و الجمارك ، توسيع المفتشية العامة للمالية و جعلها على المستوى الوطني و الولائي و البلدي ثم مستوى الأحياء و التجمعات السكنية ، كما يجب إعطاء صلاحية المراقبة المالية للمجلس الإجمالي و الإقتصادي الوطني بنفس التدرج ، بهذه الكيفية يتم القضاء على ظاهرة الاختلاسات من منبعها و يتم توظيف تلك الأموال في التنمية الوطنية لصالح الشعب .<sup>1</sup> إذ لا ينحصر دور الحوكمة المالية في إرساء شفافية الموازنة العامة للدولة و لكن أيضا في ضمان مكافحة الفساد و عدم إستنزاف الثروة الوطنية و توفير الشروط الضرورية و الكافية لإدارة الريع بالطريقة الديمقراطية و يتم ذلك بمشاركة ممثلي الشعب و أدواته الرقابية و التنفيذية ، كمشاركة المجتمع المدني و إعطاء دور كبير للبرلمان ممثل الشعب في تعزيز الشفافية عند اعداد الميزانية العامة للدولة<sup>2</sup>، حيث تضمن شفافية الموازنة مؤشرات جيدة في التنمية البشرية و تساعد على ترتيب أولويات الإنفاق العام و تحديد قنوات تحصيل الإيرادات العامة ، و هنا يتقاطع محور فعالية الإنتقال الديمقراطي و محور حاكمية المال العام مع المحور الإقتصادي، فمن شأن المؤسسات الديمقراطية أن تكون الأرضية الصلبة لمكافحة الفساد السياسي و الإقتصادي و حتى الإجمالي تحقيقا للعدالة الإجتماعية .

أما الخطوة الثانية التي تعد أهم خطوة نحو الإنتقال من اقتصاد الريع نحو اقتصاد الإنتاج هي لحظة تعافي الاقتصاد من المرض الهولندي: باعتبار أن الإقتصاد الريعي في الجزائر عانى من آثاره العديدة فقد خلف المرض الهولندي العديد من المظاهر السلبية التي أدت لضعف القاعدة الإنتاجية و أثرت على معدلات التنافسية للقطاعات الإنتاجية المصدرة ، و أدت لزيادة الإعتماد على إيرادات الدولة و الدخل من العملة الصعبة بشكل كبير على مصادر الريع و زيادة العرصة لمخاطر تقلبات أسعار المواد الخام ( تقلبات أسعار النفط) و التي نتج عنها تقلبات و عدم

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 371.

<sup>2</sup> عبد العظيم الحنفي، العلاقة بين نوع النظام السياسي و طريقة انفاق إيرادات النفط. المستقبل العربي، 2008، ص 139

استقرار في الإقتصاد الكلي و القطاع المالي ، بالإضافة الى تفشي الزبائنية الريعية التي قوضت أسس الحاكمية و أضعفت القدرة على بناء المنظومة المؤسسية الداعمة للنمو.<sup>1</sup> تمثل هذه الخطوة النقطة الفارقة في التحول أو الإنتقال الإقتصادي و تعد أيضا الأصعب لأن التصدي لنقمة الموارد أو المرض الهولندي ليس بالأمر السهل فهو يتمثل في ضبط النفس أو ضبط شهية السلطة<sup>2</sup>، و يكون ذلك باستخراج فقط ذلك القدر من المصادر بالشكل الذي يمكن توظيفه في إستثمارات تدر عوائد مجزية و بالحيلولة دون إستخدام العوائد لتمويل الإنفاق الإستهلاكي التضخمي، يفترض هذا وجود الإطار المؤسسي المناسب للرقابة و الإشراف و إرساء الشفافية لضمان التنفيذ على المدى الطويل، هذه الخطوة من شأنها أن تصحح الإختلالات التي أصابت القطاعات الإنتاجية و أن يعيد الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي ضمن دورة حميدة تدعم النمو حتى تمكن عائدات العملية الإنتاجية من أن تساهم في تمويل المشاريع كمشاريع البنية التحتية و غيرها من المشاريع الأخرى.<sup>3</sup> لأن ضمان تحول حقيقي مستدام نحو دولة الإنتاج يتطلب قدرة تطويع الريع في خدمة الإنتاج ، بحيث تستهدف خيارات الإنفاق تطوير الإقتصاد المنتج و المشغل للمواطنين.

**تطويع الريع في خدمة الانتاج:** تمثل القدرة على تطويع الريع في خدمة الإنتاج مدخلا للتنويع الإقتصادي من خلال التحكم في مرحلة الإستهلاك (التضخمي) لإرساء قواعد للتنويع الإقتصادي المطلوب حسب الإمكانيات المادية و المعنوية مع التركيز على التنويع القطاعي الإستراتيجي الذي يفتح بدوره فرص لتشبيك القطاعات فبينما بينها و بالتالي يعزز فرص تطويرها و نجاحها. و تحقيق التنويع الإقتصادي يكون بتقوية مقومات الإقتصاد الإنتاجي التي تعد أحد الأسباب الرئيسية للعديد من التجارب الإقتصادية الناجحة و يمكن الإشارة إليها باعتبارها مقومات أساسية و المتمثلة في ضرورة تعزيز الإستثمار في الرأس المال البشري ، الحاكمية و طبعية مؤسسات الدولة و دور الدولة في تطوير سياسات متسقة مع كل الفواعل الإقتصادية التي تدعم التنويع الإقتصادي<sup>4</sup>، ذلك أن التحولات البنيوية من الإقتصاد الريعي نحو الإقتصاد المنتج هي عملية معقدة تشمل عدة

<sup>1</sup> Leslie Lipchitz, Beyond the curse: policies to Harness the power of Natural Resources. washington: international monetary fund, 2011, p01.

<sup>2</sup> لأن بقاء الريع مصدر دخل للدولة و حرية التصرف به بشكل تحديا من نوع مختلف لأي حكومة منتخبة و يعرضها لإغراءات احتكار السلطة و شراء الولاءات و إعادة انتاج نفسها بالإلتفاف حول المؤسسات الديمقراطية و شراء الإعلام بسطوة الريع .

<sup>3</sup> أنطوان زحلان و اخرون ، مرجع سابق ، ص 194 ، ص 205.

<sup>4</sup> Gleb, A. Economic Diversification in Resource Rich Countries. Beyond the curse: policies to Harness the power of Natural Resources. washington: International Monetary Fund, 2011, p58.

مراحل متعددة تتولى فيها الدولة مهمة الربط و التنسيق فيما بينها و بين الفواعل الاقتصادية عبر الإستغلال و التوظيف الأمثل لمقومات التنويع الاقتصادي و بلورة أهداف التنويع الاقتصادي و ترقيتها كأولوية وطنية تجسد في السياسات و البرامج الاقتصادية التنموية التي تعد كأرضية يجسد من خلالها أهداف التنويع الاقتصادي عبر المسار التنموي للمدى الطويل بدءا بتعديل الهيكل الإنتاجي و تهيئة و تطوير القطاعات الرائدة و المستهدفة للتنويع الاقتصادي .

و تضمن الشراكة بين فواعل العملية التنموية تحقيق التنويع الاقتصادي و بناء إقتصاد إنتاجي يمكن للقطاع الخاص المنتج أن يكون محرك عملية التنمية فيه من خلال مساهمته في الإنتاج و الإستثمار و في تراكم رأس المال لكن من الضروري قبل أن يسبق عملية توسيع مجال القطاع الخاص المنتج بغرض التحفيز على الإنتاج أولوية العمل على خلق البيئة الملائمة التي تحكم اليات الخصخصة و توزيع عوائدها و منع الإحتكار في بيئة ظلت تعاني أزمة الحاكمية و كان للإستثمار فئة صغيرة من المتنفذين على امتيازات هائلة بطرق المحاصصة بعيدا عن الشفافية <sup>1</sup> .

ينقاطع دور الدولة و القطاع الخاص محوريا من خلال الشراكة المجتمعية و الحوكمة المالية هي حلقة الوصل بينهما ، حيث من شأن ضبط السيطرة على الثروة و حاكمية المال العام أن يساهم في دعم القاعدة الإنتاجية التي تحفز القطاع الخاص و التي ستمكنه من تركيز جهده على التنافس و الريادة بدلا من تركيزه على العلاقات الزبائنية مع أجهزة الدولة و هذا ما سيساهم في القضاء على الممارسات الزبونية و الحد من الفساد و إضفاء العدالة على التنافس من خلال تحسين المنتج و الخدمة في القطاع الخاص ، هذا التراكم النوعي يفتح المجال للمنافسة إقليميا و عالميا في تصدير السلع و الخدمات و بالتالي نمو الإقتصاد الإنتاجي <sup>2</sup> .

تبني نموذج إقتصادي يعتمد على الشراكة مع القطاع الخاص لا يمكن أن يؤدي الى اضعاف القطاع الحكومي بإرساء الطابع الديمقراطي القائم على الشفافية ، المساءلة و الرقابة، التي تتيح المنافسة في و بين مؤسسات القطاع الخاص ، لذا من المهم أن تحتفظ الدولة بكامل حظوظها

<sup>1</sup> هنا تجدر الإشارة الى دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية للإنتقال من نظام الإمتيازات الى المنافسة في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2008 بعنوان " من الإمتيازات الى المنافسة حول القطاع الخاص " ، توصلت الدراسة الإمبريقية الى أن القطاع الخاص في الجزائر مثل العديد من الدول في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا لم ينجح في تحويل اقتصاد دول هاته المناطق لإقتصاد انتاجي قائم على التنويع الإقتصادي بل دخل نفسه دائرة الربح: Banque Mondiale, Des privilèges à la concurrence. Rapport sur le développement dans la région MENA, 2011, p02. ذلك أن القطاع الخاص المسيطر – المنتفع من سياسات سابقة و اختلالات قائمة لا يشكل قوة ضاغطة باتجاه التغيير ، و انما قوة تدافع عن الوضع القائم ، اذا الدور المأمول من القطاع الخاص في أن يدفع باتجاه المزيد من المنافسة لم يتبلور، و هذا ليس مستغربا في حالة زواج الإمارة و التجارة (بتعبير ابن خلدون) الذي كون قطاع خاص زبائني يعتاش من الربح. أنظر : أنطوان زحلان، مرجع سابق، ص 207.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 208، ص 209.

كراعي للتنمية لكن الأهم من ذلك أن يكون دور الدولة الإقتصادي واضح و فعال في قيادة التنمية بمرونة بحيث يتغير بحسب مقتضيات التنمية وبطريقة تحصن الدولة من العودة للمقاربة الريعية بدلا من الإقبال على المقاربة التنموية فتسعى للتكسب من الربح و الممارسات الريعية و الزبونية<sup>1</sup>، لذا تحتاج المؤسسات الحكومية مثل إدارة الجمارك و مصالح تحصيل الضرائب و الهيئات المسؤولة عن الإستثمار أجهزة لحماية المنافسة و منع الممارسات الإحتكارية ، و إلى محاكم تجارية و بتظافر هذه الجهود تنشأ بيئة استثمارية شفافة تعمل على تنفيذ سياسات من شأنها أن تكون تحفيزية للقطاع الخاص تعتمد على الوضوح و الصرامة و الصدقية ، تحرر المبادرة الحرة و تطلق العنان للإستثمار و الابتكار و تحديث الإنتاجية خاصة لدى أصحاب المشاريع المتوسطة و الصغيرة التي تعد أحد المشاريع الواعدة لتحقيق التنمية الإقتصادية.<sup>2</sup>

تعد هذه الضوابط و الشروط أولى وأهم الخطوات التي تساهم في تفعيل الدور التنموي والإنتقال السلس في عملية التحول الإقتصادي من النموذج الإقتصادي الريعي نحو النموذج الإقتصادي الإنتاجي التنافسي المبني على الشفافية و الرقابة على التنفيذ تلعب فيه الشراكة المجتمعية دورا أساسيا من خلال تطوير الشراكة بين فواعل التنمية تحقيقا للأمن الإقتصادي و الإستقرار الإجتماعي.

#### خاتمة :

يتأثر الإقتصاد الريعي النفطي جراء تقلبات أسعار النفط و الإرتباط بالأسواق الخارجية و التي تؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني و على وتيرة التنمية و النمو الإقتصادي وبالتالي على الأمن الإقتصادي و الإستقرار الإجتماعي و عليه فالיום و أكثر من أي وقت مضى يستوجب تفكير النموذج الريعي في الجزائر الذي يعني التخلص من التبعية للربح و من اقتصاد ريعي و ممارسات ريعية و هذا ما يتطلب توفر الإرادة السياسية باعتبارها أحد أهم الضوابط والشروط التي تضمن فعالية التجسيد وفعالية الإنتقال من النمط الريعي و بفعل دورها المستمر في تفعيل الرقابة و الشفافية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، 209.

<sup>2</sup> سفيان طبوش، الأمن المجتمعي في الجزائر : من ثقافة الربح الى ثقافة الإنتاج لتحقيق التنمية ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، جامعة باتنة ، المجلد 06، العدد الأول ، جانفي 2021، ص 837.

توسيع رقمنة الإقتصاد الوطني كألية لمكافحة الفساد و عدم استنزاف الثروة الوطنية و الحد من الممارسات الريعية على نطاق بإضفاء الشفافية والقضاء على البيروقراطية ، و تطبيق معايير رشادة تخصيص وتوزيع الموارد بهدف التوظيف الأمثل لعوائد الربح و تطويعها في خدمة الإنتاج. بالتوازي مع تطبيق آليات الحكم الراشد في إدارة مؤسسات و ثروات الدولة، فإمتلاك منظومة مؤسسية للحكم الراشد يعد ضمانا لرشادة النسق الإقتصادي.

العمل على رفع كفاءة القطاعات الإجتماعية خاصة المنظومة التعليمية كونها تمثل أهم وسائل الإستثمار في رأس المال البشري.

الإبتعاد عن السياسات الترقية الطرفية الهادفة الى علاج الأزمة بشكل مؤقت للتخفيف من الضغط الإجتماعي و الهادفة لشراء السلم الاجتماعي، والتوجه نحو الحلول الفعلية الإستراتيجية ذات المدى البعيد بهدف رفع مستوى الخدمات و الحماية الإجتماعية تحقيقا للعدالة الإجتماعية.

التحرر من سيطرة الربح ليس على مستوى الإقتصاد فحسب بل على جميع المستويات و لعل أهمها الذهنية الريعية أو ثقافة البحث عن الربح **Rent Seeking** وذلك بترسيخ ثقافة العمل و الإنتاج وثقافة الإستثمار بدل ثقافة الربح بهدف إمتصاص البطالة و تطوير الإقتصاد الوطني .

تنويع الإيرادات المالية خارج الربح ، كإصلاح القطاع الضريبي حيث يعتبر مصدرا لتنويع الإيرادات المالية خارج الربح ، و ذلك من خلال إعادة الإعتبار لنظام ضريبي عادل يكون ممولا رئيسيا للدولة و يحقق العدالة بين مختلف فئات و مكونات المجتمع .

العمل على توحيد الجهود بين الدولة والقطاع الخاص لتفعيل وإنجاح النموذج الإقتصادي القائم على التنويع الإقتصادي للانتقال نحو الإقتصاد الإنتاجي التنافسي.

تطبيق معايير جودة مناخ الأعمال بهدف تشجيع و تحفيز القطاع الخاص الناشئ و المهمش بإرساء الطابع التنافسي بدل الإحتكاري و تقوية الصناعات الناشئة و تطويرها لخدمة الإقتصاد المنتج فالصناعة هي محرك التنمية .

ضرورة تفعيل الروابط بين الدولة والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني لتدعيم التنويع الإقتصادي و الإقتصاد المنتج.

## قائمة المراجع :

### أولا/ المراجع باللغة العربية :

#### الكتب :

- 1- فاروق طيفور، لماذا تخلفت الجزائر و تقدمت ماليزيا ؟ ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2015 .
- 2- عبد المجيد قدي ،الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات و الإرتهان للنفط ،الجزائر : دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2016.
- 3- محمد بوقابس، هل يمكن تحقيق الحكم الراشد في الجزائر؟ الجزائر، 2017.
- 4- أنطوان زحلان و اخرون،النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية . الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013.

#### التقارير:

- 1-البنك الدولي ، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا (أسعار النفط إلى أين ؟) العدد 7 ، يوليو 2016 .
- 4-اعلي ميزرا، آثار إنخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة و المنتجة ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، نوفمبر 2015.
- 5-ياسر صالح،النظام الريعي و بناء الديمقراطية :حالة العراق ، الأردن،العراق : مؤسسة فريدريش، 2013.

#### الدوريات :

- 1-ايمان ميمون، عبد الكريم بن عامر ،أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،دراسة عينة من بعض الدول العربية باستخدام **Panel ARDL**،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس ، العدد 01 ، أفريل 2020.
- 2- بن علي لقرع، استثمار الطاقات المتجددة في الجزائر بين الابعاد الجيوسياسية و إعادة بناء الدولة الريعية ، مجلة العلوم السياسية و القانون ، العدد الأول، 2017.
- 3-بن علي ، الطاقات المتجددة، الانتقال نحو الطاقات المتجددة في الجزائر : ضرورة للامن الطاقوي و الرهانات الجيوسياسية ،يوم دراسي بعنوان :الطاقات المتجددة في الجزائر -الواقع و الافاق ، جامعة عبد الحميد باديس ، مستغانم ، 2018.
- 5-حاکمي بوحفص ، الشارف بن عطية ، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الجزائر)، مجلة جديد الاقتصاد ، عدد رقم 10، ديسمبر 2016، ص 113.
- 6-عربي بومدين ، الحركات الاحتجاجية في الجزائر و عسر التحول ،سياسات عربية ،العدد 25 ،مارس 2017.
- 7-رضوان مجادي ، سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الازمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد الثاني عشر، ب.ذ.س.

- 8-سفيان طبوش ،الامن المجتمعي في الجزائر : من ثقافة الربيع الى ثقافة الإنتاج لتحقيق التنمية ،  
المجلة الجزائرية للامن الإنساني ، جامعة باتنة ، المجلد 06، العدد الأول ، جانفي 2021
- 9-عبد العظيم محمود حنفي ،العلاقة بين نوع النظام السياسي و طريقة انفاق إيرادات النفط ،المستقبل العربي، العدد 353، جويلية 2008.
- 10-مراد صاولي ،لياس بومعراف، الإتجاهات المستقبلية للإقتصاد النفطي في الجزائر (2000-2016)،مجلة العلوم الانسانية ،جوان . 2017.
- 11- فضيلة بوطورة و اخرون، قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر بين الواقع و المأمول ،مجلة دراسات و أبحاث،2019.
- 12-مريم بن شريف،الإقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة،مجلة الإقتصاد الجديد: الجزائر ،العدد الأول 2017.
- الاطروحات :**

1- محمد ماضي ، تذبذبات أسعار النفط و تأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، تخصص التحليل الإقتصادي ، 2015/2016.

#### ثانيا/المراجع باللغة الأجنبية :

#### **Books :**

- 1-Lhouari Addi,Marché,état et société en algérie (l'algérie d'hier aujourd'hui)  
,Edition bouchéne,paris,2016.
- 2- Salah mouhoubi ,l'algérie face aux chocs extérieurs,paris :l'harmattan,2012.

#### **Reports and journals :**

- 1-Gleb Alan,Economic Diversification in Resource Rich Countries.Beyond the curse: policies to Harness the power of Natural Resources. washington: International Monetary Fund,2011.
- 2-Leslie Lipchitz,Beyond the curse :policies to Harness the power of Natural Resources. washington: international monetary fund,2011.
- 3- omar Bendera, Ghazi Hidouci, «Algérie:Economie? prédation et état policier.» 2004.
- 4-Terry Karel ,oil-led Development : social political ,and economic consequences,CDPRL working paper,Number 80,junuary 2007.
- 5 Terry Miller& others,Index of economic freedom2020,the Heritage foundation.

#### **Web sites :**

- 1-Abu Hanya, Hassan, Different Kinds of protests in Algeria, Middle East Monitor,2019 , at web site : <https://www.middleeastmonitor.com/20190314-different-kinds-of-protests-in-algeria/> . at :<https://bit.ly/2RhQtJa>